مجلس الأمن

Distr.: General
27 February 2015
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) في الفترة من ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠١٥

أولا - مقدمة

١ - يعرض هذا التقرير تقييماً شاملاً لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ تقديم تقريري الأخير في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ (S/2014/784).

٢ - لقد وقع خرق خطير لوقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل في ٢٨ كانون الثاني/يناير، عندما أطلق حزب الله عدة قذائف موجهة مضادة للدبابات من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) في اتجاه قافلة عسكرية إسرائيلية إلى الجنوب من الخط الأزرق على مقربة من منطقة مزارع شبعا. وقُتل في الهجوم جنديان إسرائيليان وأصيب عدد آخر بين جنود ومدنيين. وفي أثناء إطلاق جيش الدفاع الإسرائيلي للنيران في اتجاه لبنان بعد ذلك، قُتل جندي من جنود حفظ السلام التابعين لليونيفيل، وقد أدان مجلس الأمن مقتله بأقوى العبارات. وأُطلقت بعد ذلك صواريخ من منطقة عمليات اليونيفيل، وأعقب ذلك مزيد من القصف من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي قبل أن يتوقف إطلاق النار. وأعلن حزب الله مسؤوليته عن الحادث، وقال إنه كان انتقاما من غارة جوية يدعي أن إسرائيل شنتها في ١٨ كانون الثاني/يناير على الجولان في الجمهورية العربية السورية، وقُتل فيها ستة من عناصر حزب الله وأحد كبار الضباط العسكريين الإيرانيين. وأدى التدخل الفوري من جانب منسقتي الخاصة ورئيس بعثة اليونيفيل، قائد القوة، لدى الطرفين، بما في ذلك من خلال ترتيبات اليونيفيل للاتصال والتنسيق، إلى منع المزيد من التصعيد وساعد على إعادة وقف الأعمال العدائية. وقد بحثت التطورات بصورة مباشرة مع رئيس الوزراء تمام سلام ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ودعوت إلى العودة إلى حالة الهدوء، كما دعوت جميع المعنيين إلى التصرف بمسؤولية. وأجرت منسقتي الخاصة من جهتها

اتصالات مع الشركاء الإقليميين للحصول على دعمهم في هذا الصدد. وعلى الرغم من هذا الانتهاك الخطير، كررت إسرائيل ولبنان تأكيد التزامهما بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبحفظ الاستقرار في منطقة الخط الأزرق.

٣ - وواصل الجيش اللبناني خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير العمل بحزم لاحتواء التهديدات التي تسببها الجماعات المسلحة المتطرفة على طول الحدود مع الجمهورية العربية السورية. فقد شهدت بلدة عرسال أعمال عنف متواصلة، من قبيل تفجير السيارات المفخخة والهجوم على عناصر الجيش اللبناني. ولا يزال جنود من الجيش اللبناني وأفراد من قوات الأمن اللبنانية رهائن تحتجزهم بالقرب من عرسال جماعة جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

٤ - ووقع هجوم إرهابي كبير استهدف الطائفة العلوية في طرابلس في ١٠ كانون الثاني/يناير، الأمر الذي أوقع عددا من الضحايا. وتواصلَ القصف وإطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية في اتجاه الأراضي اللبنانية، الأمر الذي تسبب في بعض الإصابات والأضرار المادية. وشن الطيران السوري أيضا غارات جوية على الأراضي اللبنانية. وأبلغ الجيش اللبناني عن استمرار تهريب الأسلحة عبر الحدود اللبنانية السورية.

٥ - ونتيجة للتراع الدائر في الجمهورية العربية السورية، لا يزال السوريون يبحثون لهم عن ملاذ في لبنان. ففي ١ شباط/فبراير، فاق عدد من سُجل من اللاجئين السوريين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ٠٠٠ ١٦٨ ١ لاجئ، أي بزيادة بنحو ٠٠٠ ٣٠ لاجئ منذ تقريري الأخير. إلا أن عدد اللاجئين المسجلين شهد انخفاضا عاما بسبب قيود جديدة فُرضت على الدخول إلى لبنان. وقام نائب الأمين العام في ١٥ و ١٦ كانون الأول/ديسمبر بزيارة إلى لبنان وشارك مع رئيس الوزراء سلام في إطلاق خطة لبنان للاستجابة للأزمة لفائدة اللاجئين والمجتمعات المضيفة.

٦ - وظلت حكومة سلام تمارس السلطة في ظل العراقيل الناجمة عن الفراغ الرئاسي. فقد عُقدت ١٩ جلسة للمجلس النيابي لانتخاب رئيس جديد، إلا أن العملية النيابية تعطلت بسبب عدم اكتمال النصاب في ظل تغيب أعضاء المجلس النيابي من كتلة ٨ آذار. و لم يُحرز بعدُ أي تقدم في المحادثات بين ممثلي التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية بشأن الاتفاق على مرشح لمنصب الرئاسة. وبعد تصويت النواب البرلمانيين في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر لتمديد ولاية المجلس النيابي حتى ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أكدت المحكمة الدستورية قانونية التصويت في قرار أصدرته في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.

٧ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، شرع كل من كتلة المستقبل وحزب الله في حوار تحت رعاية رئيس المجلس النيابي نبيه بري بهدف التوصل إلى تدابير من بين ما يُراد منها خفض التوتر بين الطائفتين السنية والشيعية والاتفاق على آلية لانتخاب رئيس جديد. وعُقدت حتى الآن خمس جلسات للحوار أسفرت عن الاتفاق على عدد من الخطوات لتهدئة الحالة على الأرض عند الاقتضاء، والاتفاق على ضرورة اضطلاع السلطات بالعمليات الأمنية الحساسة. ومما اتُّفق عليه في هذا الصدد شن حملة في سجن رومية وتنفيذ خطة أمنية في البقاع الشمالي، وهو ما يجري تنفيذه بالفعل في الوقت الحالي.

٨ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، مدد الأمين العام ولاية المحكمة الخاصة للبنان لمدة ثلاث سنوات اعتبارا من ١ آذار/مارس ٢٠١٥، وفقا للقرار ١٧٥٧ (٢٠٠٥).

ثانيا - تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - الحالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)

٩ - بادرت اليونيفيل بفتح تحقيق للوقوف على وقائع وملابسات أحداث ٢٨ كانون الثاني/يناير. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان التحقيق الأولي قد أُنجز، وقُدم تقرير مؤقت عن التحقيق إلى الأطراف. وتشير المعلومات الأولية إلى أن حزب الله أطلق ست قذائف موجهة مضادة للدبابات من مكان قريب من قرية الميسات في منطقة عمليات اليونيفيل (القطاع الشرقي) على قافلة لجيش الدفاع الإسرائيلي، على مسافة خمسة كيلومترات تقريبا إلى الجنوب من الخط الأزرق بالقرب من منطقة مزارع شبعا. وقُتل في الهجوم الذي دمر ثلاث مركبات جنديان إسرائيليان وأصيب سبعة جنود إسرائيليين وأربعة من المدنيين. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي بطلقات بالمدفعية وقذائف الهاون سقطت في مناطق عرب اللويزة، بالقرب من قرى الغجر والمجيدية وكفر شوبا (القطاع الشرقي). وقُتل في إطلاق النيران الانتقامي أحد جنود حفظ السلام التابعين لليونيفيل في الموقع ٤-٢٨.

١٠ - وبعد الرد الإسرائيلي، أطلقت خمسة صواريخ من منطقة عمليات اليونيفيل بالقرب من كفر شوبا، وسقطت جنوب الخط الأزرق. ورد جيش الدفاع الإسرائيلي من جديد بنيران الدبابات والمدفعية في اتجاه كفر شوبا. وخلال الفترة برمتها، قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق زهاء ٩٠ قذيفة مدفعية من عيار ١٥٥ مم، و ٢٨ طلقة هاون وخمس طلقات بالدبابات. وأشار التحقيق الأولي الذي أجرته اليونيفيل أيضا إلى أن هذا الرد استُخدمت فيه ٢٠ قذيفة هاون حاملة للفوسفور الأبيض. وأبلغ أفراد اليونيفيل أيضا أن قذائف هاون أُطلقت من شرق موقع الأمم المتحدة 4-7C على منطقة عمليات اليونيفيل،

ولكن لم يتسن التأكد من هذا الأمر. و لم ترد أي تقارير عن سقوط ضحايا آخرين. وسرعان ما تم احتواء التصعيد وتوقف إطلاق النار من الجانبين. وكانت أعمال العنف هذه انتهاكا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولوقف الأعمال العدائية. وظلت اليونيفيل على تواصل وثيق مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي طيلة التطورات، وحثت الجانبين على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس لتجنب أي تصعيد للحالة وللعودة إلى وقف الأعمال العدائية.

١١ - وأعلن حزب الله في بيان له في ٢٨ كانون الثاني/يناير مسؤوليته عن الهجوم على القافلة العسكرية الإسرائيلية، وقال إنها نُفذت بأيدي ''فريق شهداء القنيطرة''، في إشارة إلى الغارة الجوية التي يُدّعى أن إسرائيل شنتها في ١٨ كانون الثاني/يناير على عناصر من حزب الله وأحد كبار الضباط العسكريين الإيرانيين في الجولان. وفي رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الثاني/يناير (S/2015/58)، حث الممثل الدائم لإسرائيل مجلس الأمن على إدانة حزب الله، داعيا إلى نزع سلاحه، وإلى تنفيذ حكومة لبنان القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا كاملا. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ كانون الثاني/يناير (A/69/754-S/2015/69)، شدد الممثل الدائم للبنان على أن حكومته ملتزمة بأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأكملها، وتطلب من مجلس الأمن إدانة ''القصف الإسرائيلي الذي تعرض له لبنان'' لما يشكله ذلك من انتهاك صارخ للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٢ - ولقد كان حادث ٢٨ كانون الثاني/يناير وإعلان حزب الله مسؤوليته عنه دليلا على وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات اليونيفيل في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويتحمل الجيش اللبناني المسؤولية الرئيسية عن كفالة خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من أي أفراد مسلحين ومن أي معدات أو أسلحة عدا ما يعود منها إلى الحكومة اللبنانية واليونيفيل وفقا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فاليونيفيل، بحكم الولاية المنوطة بها، غير مخولة لتبحث بشكل استباقي عن الأسلحة في الجنوب. ولا تتأخر اليونيفيل، بالتعاون مع الجيش اللبناني، في التدخل الفوري باستخدام كل الوسائل والقدرات المتاحة في إطار ولايتها، وإلى أقصى ما تسمح به قواعد الاشتباك الخاصة بها، لدى ورود معلومات محددة بشأن وجود غير قانوني لأفراد مسلحين أو لأسلحة داخل منطقة عملياتها. فاليونيفيل، بحكم الولاية المنوطة بها، ليس لها أن تدخل إلى الأملاك الخاصة أو تفتشها ما لم يوجد دليل وجيه على حصول انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك وجود تهديد وشيك بالقيام بعملٍ عدائي من الموقع عينه.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اليونيفيل عدة حالات لأشخاص يحملون أسلحة غير مأذون بها في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ففي ١٦ كانون الثاني/يناير، لوحظ أن رجلا كان يحمل مسدسا في دير ميماس (القطاع الغربي). وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، شاهدت القوة رجلين يحمل كل واحد منهما بندقية هجومية من طراز AK-47 في صور (القطاع الغربي). وفي اليوم نفسه شوهد رجلان في سردا (القطاع الشرقي) ومعهما بندقيتان من طراز AK-47، ويبدو أنهما كانا يسهران على أمن قافلة من المركبات. وقامت اليونيفيل بإبلاغ الجيش اللبناني بتلك الحالات كلها.

١٤ - وشاهدت اليونيفيل أيضا ما يُعتقد أنه أسلحة صيد، لكن لوحظ انخفاض في أعداد المدنيين الذين يحملون أسلحة صيد في المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني منذ صدور التقرير الأخير. ولكبح هذا النشاط، أصدر الجيش اللبناني في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر بيانا عاما يذكر فيه السكان المحليين بالحظر المفروض على حمل أسلحة الصيد في المناطق الواقعة جنوب نهر الليطاني. وظلت اليونيفيل تبلغ الجيش اللبناني كلما شاهدت صيادين في المنطقة.

١٥ - ومنذ تقريري الأخير وإسرائيل تنتهك الأجواء اللبنانية بشكل شبه يومي، مستخدمة في معظم الحالات مركبات طيارة غير مأهولة وطائرات ثابتة الجناحين، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد احتجت اليونيفيل لدى جيش الدفاع الإسرائيلي على تلك الانتهاكات، وطلبت من الحكومة الإسرائيلية وقف عمليات التحليق فورا. واحتجت الحكومة اللبنانية أيضا على هذه الانتهاكات المرتكبة في حق السيادة اللبنانية. غير أن الحكومة الإسرائيلية ظلت تدعي أن عمليات التحليق ضرورية لأمن البلد.

١٦ - وواصلت إسرائيل أيضا احتلال الجزء الشمالي من قرية الغجر ومنطقة مجاورة لها تقع شمالي الخط الأزرق، في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. ولم تتلق اليونيفيل أي رد من إسرائيل على الاقتراح الذي قدمته إلى الطرفين في عام ٢٠١١ بشأن الترتيبات الأمنية الرامية إلى تسهيل انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من المنطقة. وكان الجيش اللبناني قد أبلغ عن موافقته على الاقتراح في تموز/يوليه ٢٠١١.

١٧ - وارتكبَ معظم الانتهاكات البرية للخط الأزرق مزارعون أو رعاة لفترات قصيرة من الوقت بالقرب من شبعا وكفر شوبا وبسطرا وبليدة والمجيدية (القطاع الشرقي)، ورميش (القطاع الغربي). وفي بعض الحالات، كان الرعاة يبقون ومعهم ماشيتهم إلى الجنوب من الخط الأزرق لبضع ساعات.

١٨ - وفي حالات قليلة، كان يقوم بانتهاك الخط الأزرق شبّان، كانوا أحيانًا مسلّحين، ويرتدون زيا مدنيا أو أزياء عسكرية لا يمكن تمييزها، ويقومون باعتلاء براميل الخط الأزرق.

وأعربت اليونيفيل للسلطات اللبنانية عن قلقها من هذه الأنشطة، التي شملت أيضا الاقتراب من الخط الأزرق، ومراقبة الجهة الجنوبية من الخط الأزرق بأجهزة تستخدم النظام العالمي لتحديد المواقع (GPS) ومناظير وأجهزة تصوير احترافية.

١٩ - وتمتعت اليونيفيل عموما بحرية كاملة في الحركة في جميع أنحاء منطقة عملياتها. ووقع حادثان خطيران خلال هذه الفترة حيث تعرضت دوريات تابعة لليونيفيل لهجوم نفّذه رجال كانت لديهم أسلحة بدون ترخيص. وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، في راميّة (القطاع الغربي)، تعرضت دورية تابعة لليونيفيل لهجوم نفذته مجموعة تضم حوالي ١٥ مدنيا يحملون مسدسات ورشاشا مزدوج السبطانة، بعد أن لاحظت الدورية أنهم كانوا يخترقون الخط الأزرق باعتلائهم برميلا من براميل الخط الأزرق. واستولت المجموعة على بعض معدات اليونيفيل. وقامت أيضا مجموعة أخرى تعد بحوالي ٢٠ شخصا من المدنيين المسلّحين بمسدسات وسكاكين وعصي باعتراض طريق مركبات اليونيفيل التي كانت في طريقها بتعزيزات للدورية على مسافة نحو ١٠٠ متر من موقع الحادث. وحاول رجلٌ الدخول بالقوة إلى إحدى المركبات التابعة لليونيفيل، وهدّد أحد جنود حفظ السلام بوضع سكين على عنقه بينما هدّد آخرون الدوريةَ بمسدسات. وقامت اليونيفيل بإطلاق طلقة تحذيرية تفرقت جماعة المهاجمين على إثرها من موقع الحادث. وحتى الآن، لم يتسنّ استرداد تلك المعدات.

٢٠ - وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، في منطقة مروحين (القطاع الغربي)، اعترض رجلان مسلحان كانا على متن مركبتين مدنيتين طريقَ مركبة تابعة للشرطة العسكرية لليونيفيل وسدّا الطريق أمامها، واستخدما مسدسيهما لضرب المركبة عدة مرات، مطالبين بالحصول على كاميرا تصوير زاعمَيْن أن أفراد اليونيفيل قد استخدموها. ووصل إلى مكان الحادث المزيد من المركبات، وكان على متنها حوالي ١٥ رجلا، معظمهم مسلّحون. وعندما حاول ضابط الشرطة العسكرية لليونيفيل الاتصال بمقر القوة المؤقتة، انتزعت منه المجموعة هاتفه الخلوي، ونهبت المركبة وقطعت سلك جهاز الاتصال اللاسلكي، وسرقت عددا من الأجهزة، من بينها رادار محمول لقياس السرعة وكاميرا وهاتف خلوي. واحتجت اليونيفيل على هذه الحوادث لدى السلطات اللبنانية وطلبت التحقيق في جميع الحوادث ومحاسبة مرتكبيها.

٢١ - وإضافة إلى ذلك، تعرضت دوريات اليونيفيل في أربع مناسبات لسلوك عدواني. ففي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقت مجموعة تتألف من سبعة شبان الحجارة على مركبات دورية تابعة لليونيفيل في مجدل زون (القطاع الغربي). وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، اقتربت

مجموعة من المدنيين من قائد دورية لليونيفيل في حلوسية الفوقا (القطاع الغربي) وأخذوا منه جهاز تحديد المواقع. وأعيد هذا الجهاز في وقت لاحق إلى اليونيفيل. وفي ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر، بالقرب من عيتا الشعب (القطاع الغربي)، انتزع رجلان كانا على متن دراجة نارية غير مسجَّلة جهازا لتحديد المواقع من إحدى دوريات اليونيفيل. وفي ٢٠ كانون الثاني/يناير، سُرق حاسوب محمول يستخدمه العسكريون لأغراض الملاحة من دورية تابعة لليونيفيل أثناء مواجهة مع مجموعة من المدنيين بالقرب من قرية ياطر (القطاع الغربي). وتدخل الجيش اللبناني ورافق الدورية إلى خارج القرية.

٢٢ - ومُنعت عناصر القوة المؤقتة من حرية التنقل في مناسبتين أخريين. ففي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، منع ثلاثة مدنيين كانوا على متن سيارة مجهزة بهاتف ساتلي دوريةً راجلة تابعة لليونيفيل من المرور من طريق بالقرب من مجدل زون (القطاع الغربي). وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، منعت مجموعة من المدنيين كانت على متن سيارات ودراجات نارية صغيرة مركبةَ دورية تابعة لليونيفيل من المرور من طريق بالقرب من الشعيتية (القطاع الغربي).

٢٣ - ورغم الحوادث المذكورة أعلاه، ظلت علاقات اليونيفيل مع السكان المحليين إيجابية إلى حد كبير. وقامت البعثة، بالتنسيق مع عدد من الجهات منها منظمات غير حكومية دولية ولبنانية، بأنشطة توعية واتصال منتظمة، بما في ذلك تقديم المساعدات الطبية وخدمات طب الأسنان إلى السكان، وتنفيذ برامج بشأن السلامة على الطرق لفائدة أطفال المدارس، وتوفير خدمات الطب البيطري. وواصلت اليونيفيل تنفيذ ورصد المشاريع السريعة الأثر لدعم ولايتها، بما في ذلك المشاريع التي تنفذها البلدان المساهمة بقوات.

٢٤ - وفي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، وجّهت إحدى دبابات جيش الدفاع الإسرائيلي مدفعها الرئيسي صوب دورية راجلة تابعة لفريق المراقبين في لبنان على ضفاف نهر الوزاني وظلت تتابع الدورية بفوهة مدفعها. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، في حولا (القطاع الشرقي)، ألقى ثلاثة جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي الحجارة على اثنين من المدنيين اللبنانيين كانا بصدد التقاط صور للمنطقة الواقعة جنوب الخط الأزرق.

٢٥ - واحتج الجيش اللبناني على حادث قيل إنه وقع في ١٨ كانون الثاني/يناير في عيتا الشعب (القطاع الغربي)، حيث زُعِم أن أحد جنود جيش الدفاع الإسرائيلي قام بإطلاق قنابل مسيلة للدموع أو قنابل دخان بالقرب من السياج التقني. وقال الجيش اللبناني إن الدخان انتقل باتجاه الأفراد اللبنانيين المتمركزين شمال الخط الأزرق مما أدى إلى إصابة

عسكريين بصعوبات في التنفس. و لم تكن اليونيفيل شاهدة على هذا الحادث ولكنها أجرت تحقيقا لم تتوصل فيه إلى نتائج قاطعة.

٢٦ - وظل قوام الجيش اللبناني في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني في مستوى لواءين تقريبا. وواصل الجيش اللبناني تعزيز قدراته بالقرب من قرية شبعا ومنطقة العرقوب (القطاع الشرقي).

٢٧ - وواصلت اليونيفيل والجيش اللبناني القيام بالأنشطة اليومية المنسقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. فقد نفذت اليونيفيل في المتوسط ٦٠٠ ١١ نشاط شهريًّا (دوريات، ونقاط تفتيش، ومهام مراقبة)، منها عمليات نُفِّذت بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني.

٢٨ - وفي ١ كانون الثاني/يناير، كانت اليونيفيل قد أجرت ٣٤٨ عملية مشتركة مع الجيش اللبناني أو بالتنسيق معه، منها ١٦٠ نشاطا تدريبيا و ١٢ مناورة بحرية أجرتها فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل مع القوات البحرية اللبنانية.

٢٩ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة لليونيفيل الاضطلاع بولايتها المزدوجة المتمثلة في القيام بعمليات الاعتراض البحري وتدريب الجيش اللبناني. ومنذ التقرير الأخير، اعترضت فرقة العمل البحرية ٢٨٥ ١ سفينة، وقام مسؤولون من البحرية اللبنانية ومن الجمارك بتفتيش ٢٧٨ سفينة للتحقق من أنها لا تحمل أسلحة غير مأذون بها أو ما يتصل بها من عتاد.

٣٠ - ووقعت عدة حوادث في البحر كان يمكن أن تؤدي إلى إثارة التوترات بين الطرفين. ففي ٢٠ كانون الثاني/يناير، لاحظت اليونيفيل وجودَ زورق دوريات تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي داخل المياه الإقليمية اللبنانية على مسافة ٥٠٠ ١ متر شمال خط الطفافات. وتجدر الإشارة إلى أن الحدود البحرية بين إسرائيل ولبنان متنازعٌ عليها، ولا تتضمن ولاية اليونيفيل تكليفًا برصد خط الطفافات الذي أقامته حكومة إسرائيل بصورة أحادية ولا تعترف به حكومة لبنان. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، دخل غطّاسان استخدما زورق دوريات تابعا للجيش اللبناني لفترة وجيزة إلى المياه من الشمال بالقرب من خط الطفافات. وفي وقت لاحق، قام غطّاسون من جيش الدفاع الإسرائيلي بزيارة المنطقة نفسها تقريبا جنوب خط الطفافات. واحتج جيش الدفاع الإسرائيلي على هذا العمل لدى اليونيفيل التي قامت بإبلاغ الجيش اللبناني بذلك. وفي عدة مناسبات، وجّهت زوارق الدوريات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي مصابيحها الكشّافة باتجاه مراكب الصيد في المياه اللبنانية أو أطلقت عليها بالونات حرارية. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، أطلق عدد من زوارق الدوريات التابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي نيرانا باستخدام أسلحة آلية بينما كان زورق صيد لبناني موجودا على مسافة ٠٠٠ ١ متر شمال خط الطفافات.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

٣١ - ظلت اليونيفيل تستخدم بكثافة ترتيبات الاتصال والتنسيق التي تجمعها مع الطرفين، لا سيما في أوقات الأزمات. فعلى إثر حادث تبادل إطلاق النار في ٢٨ كانون الثاني/يناير بين حزب الله وجيش الدفاع الإسرائيلي، ساعدت اليونيفيل على تهدئة الوضع، من خلال هذه الترتيبات وانتشارها في أرض الميدان. وتشكِّل ترتيبات الاتصال والتنسيق أساس الحفاظ على وقف الأعمال العدائية، وكفالة الاحترام التام للخط الأزرق، وتعزيز الأمن والاستقرار في جنوب لبنان تنفيذاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وواصل الطرفان العمل بشكل بنّاء مع اليونيفيل على المستويات التكتيكي والعملياتي والاستراتيجي، وكذلك ضمن الإطارين الثنائي والثلاثي. ولم يُحرَز أي تقدم صوب إنشاء مكتب اتصال لليونيفيل في تل أبيب.

٣٢ - ولا يزال المنتدى الثلاثي الذي يرأسه رئيس بعثة اليونيفيل وقائد القوة، ويشارك فيه ممثلا كل من جيش الدفاع الإسرائيلي والجيش اللبناني الآلية الرئيسية لمعالجة جميع المسائل العملياتية الأمنية والعسكرية المتصلة بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٣ - ومنذ صدور تقريري الأخير، عُقد اجتماعان ثلاثيان في ١٧ كانون الأول/ديسمبر و ٤ شباط/فبراير. وأقرّ الطرفان في أثناء المناقشات الثلاثية بأهمية الحفاظ على استقرار الخط الأزرق بالنظر إلى الشواغل الأمنية على الصعيد الإقليمي بوجه أعمّ وإمكانية الانتشار السريع للحوادث المحلية. وركّز الاجتماع الأول على الادعاءات الإسرائيلية بقيام حزب الله بأنشطة بالقرب من الخط الأزرق، وعلى الانتهاكات البرية للخط الأزرق، ولا سيما في منطقة مزارع شبعا المتنازع عليها، وعلى الانتهاكات الجوية الإسرائيلية. أما المناقشات التي دارت في الاجتماع الثاني، فركزت على التطورات المحيطة بالحادث الذي وقع في ٢٨ كانون الثاني/ يناير وعلى سُبل تعزيز وقف الأعمال العدائية لتفادي مثل هذه الحوادث في المستقبل.

٣٤ - وأنهت اليونيفيل تحقيقاتها في حادث إطلاق النار الذي وقع في ٥ تشرين الأول/أكتوبر عند الخط الأزرق، والحادث الذي وقع في ٧ تشرين الأول/أكتوبر عندما ضُربت مركبة تابعة لجيش الدفاع الإسرائيلي بعبوة ناسفة بدائية الصنع جنوب الخط الأزرق، وأطلعت الطرفَين على نتائج تحقيقاتها.

٣٥ - وواصلت اليونيفيل عملية وضع علامات مرئية للخط الأزرق. فحتى ٩ شباط/فبراير، وافق الطرفان على ٣١٣ علامة من أصل ما مجموعه ٥٢٧ علامة تقرّر وضعها على امتداد الخط الأزرق. ومن أصل النقاط المتَّفَق عليها البالغ عددها ٣١٣ نقطة، أزالت اليونيفيل الألغام والذخائر غير المتفجرة من المسالك المؤدية إلى ٣١٢ نقطة وحددت قياسات ٢٤١ نقطة واستحدثت ٢٢٩ نقطة وتحققت من ٢٠٨ نقاط.

٣٦ - وواصلت اليونيفيل تيسير بناء قدرات الجيش اللبناني للقيام بالمهام التي نص عليها القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في منطقة العمليات، من خلال آلية الحوار الاستراتيجي مع الجيش اللبناني. وخطة الحوار الاستراتيجي جزء لا يتجزأ من خطة تنمية قدرات الجيش اللبناني، كما أنها تكمِّل الجهود التي تبذلها مجموعة الدعم الدولية لتعزيز قدرات الجيش اللبناني.

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٧ - ما زال احتفاظ حزب الله وغيره من الجماعات بالسلاح خارج نطاق سيطرة الدولة اللبنانية، في انتهاك للقرارات ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦)، يحد من قدرة الدولة على ممارسة سيادتها وسلطتها الكاملتين على أراضيها. ففي الحادث الذي وقع في ٢٨ كانون الثاني/يناير، استُخدمت هذه الأسلحة في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وفي خرق لوقف الأعمال العدائية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جدّد الأمين العام لحزب الله، حسن نصر الله، التأكيد علناً أن الحزب يمتلك قدرات عسكرية كبيرة ومتطورة منفصلة عن قدرات الدولة اللبنانية، زاعماً أنها تشكل رادعًا لأي عدوان محتمل من جانب إسرائيل. وخلال الفترة نفسها، لم يعقد أي اجتماع لهيئة الحوار الوطني أو غيره من المباحثات الرسمية بشأن مسألة وجود أسلحة خارج سيطرة الدولة.

٣٨ - وظلت الحالة الأمنية غير مستقرة في منطقة البقاع الشرقية وفي بلدة عرسال ومحيطها. فقد قُتل جندي وأُصيب اثنان بجروح إثر انفجار سيارة مفخخة في ٣ كانون الأول/ديسمبر. وأدى انفجار سيارة مفخخة أخرى في ٨ كانون الأول/ديسمبر إلى إصابة عدد من المدنيين بجروح. ونجح الجيش اللبناني في إبطال مفعول أربع سيارات مفخخة أخرى في عرسال خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٣٩ - وفي أماكن أخرى، استمرت الأسلحة في الانتشار خارج نطاق سيطرة الدولة وتقويض الاستقرار. ففي ٢١ كانون الأول/ديسمبر مثلاً، نشب اشتباك بين عشيرة آل جعفر وسكان بلدة دير الأحمر في منطقة البقاع الشرقية. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، انتهى نزاع شخصي باعتداء قاتل رميا بالرصاص في منطقة كفر دبيان. وفي ١٩ كانون الثاني/ يناير، أصيب جندي بجروح أثناء مطاردته لمجرمين في بعلبك. ونتيجة لانتشار الأسلحة الصغيرة، تكرّرت أحداث إطلاق النار ”الاحتفالي“ المرتبط بالخطابات والمناسبات السياسية، مما تسبب في إصابات. ويتواصل ورود تقارير عن تأييد أحزاب سياسية لفكرة تشكيل وتسليح جماعات للدفاع عن النفس في المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق الحدودية.

٤٠ - وداخل لبنان، انخفض عدد الهجمات الإرهابية خلال الفترة المشمولة بالتقرير بفضل جهود الجيش اللبناني وأفراد الأمن المبذولة لمنع هذه الاعتداءات. ففي طرابلس، واصل الجيش اللبناني تنفيذ الخطة الأمنية حيث أفضى ذلك إلى هدوء نسبي، لم يلبث أن انتُهك في ١٠ كانون الثاني/يناير إثر تفجير انتحاري مزدوج، الأمر الذي يبين استمرار تداعيات الأزمة السورية على لبنان. وقد أسفر ذلك الهجوم الذي أعلنت جبهة النصرة مسؤوليتها عن تنفيذه واستهدف الطائفة العلوية بمنطقة جبل محسن عن مقتل ٩ أشخاص وجرح ٣٧ آخرين. وأسهمت مساعي القادة المحليين في التخفيف من حدة التوترات ومنع أعمال العنف الانتقامية الموجهة ضد المجتمعات المحلية المجاورة. وفي أعقاب الهجوم، نفّذت قوى الأمن الداخلي بنجاح عملية لا سابق لها في ١٢ كانون الثاني/يناير استهدفت تعطيل شبكة للاتصالات بين الإرهابيين في سجن رومية.

٤١ - ولم يُحرز أي تقدم في تفكيك القواعد العسكرية التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة. وكان المشاركون في هيئة الحوار الوطني في عام ٢٠٠٦ قد قرروا أن تلك القواعد ينبغي تفكيكها. فوجود هذه القواعد ما زال يمسّ بسيادة لبنان ويعرقل قدرة الدولة على رصد أجزاء من الحدود السورية اللبنانية ومراقبتها بفعالية.

٤٢ - وكانت الحالة في المخيمات الفلسطينية هادئة نسبيا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قُتلت لاجئة سورية خلال اشتباك وقع بين عصابات مسلحة في مخيم برج البراجنة. أما القوة الأمنية المشتركة، التي تولّت المسؤولية عن ضبط الأمن في مخيم عين الحلوة، فقد توسع نطاقها وتدخلت في عدد من المناسبات للحفاظ على أجواء الهدوء في المخيم. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، قُتل فلسطيني في مخيم عين الحلوة فانتشر أفراد قوة الأمن المشتركة بسرعة لمنع مزيد من العنف. وقد أكّد أحد كبار المسؤولين الفلسطينيين، خلال زيارة قام بها إلى لبنان في ٢٠ كانون الثاني/يناير، ضرورة الفصل بين المخيمات الفلسطينية والتطورات الإقليمية وحفظ الاستقرار والأمن فيها.

دال - حظر توريد الأسلحة ومراقبة الحدود

٤٣ - قرر مجلس الأمن في قراره ١٧٠١ (٢٠٠٦) أن على جميع الدول أن تمنع بيع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد لأي كيان أو فرد في لبنان أو تزويده بها من جانب مواطنيها أو انطلاقا من أراضيها أو باستخدام السفن والطائرات التي ترفع علمها. وطالب المجلس حكومة لبنان أيضا بتأمين حدود البلد ونقاط الدخول الأخرى لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى لبنان دون موافقتها.

٤٤ - وقد دأب ممثلو حكومة إسرائيل على ادعاء وجود عمليات مستمرة لنقل الأسلحة بكميات كبيرة إلى حزب الله عبر الحدود اللبنانية السورية. ولئن كانت الأمم المتحدة تأخذ هذه الادعاءات مأخذ الجد، فإنه ليس في وسعها حاليا التحقق منها بطريقة مستقلة. وظل ممثلو حكومة إسرائيل يعبرون عن القلق من احتمال نقل منظومات أسلحة متطورة إلى حزب الله. ففي رسالة مؤرخة ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (S/2014/878)، أبلغت إسرائيل مجلسَ الأمن بما يساورها من شواغل إزاء ورود تقارير عما لحزب الله من قدرات وإمدادات عسكرية. وقد أعلن قادة حزب الله استعدادهم لاستخدام قدراتهم العسكرية ضد إسرائيل إذا هي قامت بأي اعتداء، بما يشمل الضربة الجوية التي قيل إن إسرائيل شنّتها على عناصر حزب الله في هضبة الجولان في ١٨ كانون الثاني/يناير. وقد أعربتُ عن القلق من العواقب المحتمل أن تترتب على ذلك الحادث باعتباره انعكاسا لتداعيات النزاع السوري على لبنان، ودعوتُ جميع الأطراف المعنية إلى التحلي بروح من المسؤولية منعاً لأي تصعيد، في احترام تام لسيادة جميع البلدان في المنطقة وسلامتها الإقليمية والتقيّد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع.

٤٥ - وقد انتشرت قوات الجيش اللبناني في المناطق الحدودية بهدف التصدي لتحركات العناصر المسلحة بين لبنان والجمهورية العربية السورية، ونجحت في صد محاولات تسلل المقاتلين المسلحين. وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، قُتل ستة جنود لبنانيين وجرح آخر في اشتباك مع مقاتلين قرب منطقة رأس بعلبك. وخلّف اشتباك آخر وقع في ٢٣ كانون الثاني/يناير في نفس الموقع مقتل ٨ جنود وإصابة عدد آخر بجروح.

٤٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، احتجز الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية عددا من الرعايا السوريين، من بينهم أعضاء في تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، وتنظيم جبهة النصرة، والجيش السوري الحر. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، تأكد احتجاز امرأتين مرتبطتين بشخصيات تابعة لتنظيم داعش يسود الاعتقاد بأنها تحتجز بعضا من الجنود وأفراد الأمن اللبنانيين المختطفين. ولم يُحرز أي تقدم في الجهود المبذولة للتفاوض على إطلاق سراح الرهائن الستة والعشرين المحتجزين لدى جبهة النصرة وتنظيم داعش، فيما أُعلن عن مقتل رهينة رابعة في ٥ كانون الأول/ديسمبر.

٤٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تراجع عموما عدد حوادث إطلاق النار عبر الحدود من الجمهورية العربية السورية باتجاه لبنان. فقد شهدت الفترة وقوع أكثر من ٤٠ حادثا من حوادث إطلاق النار و ٧ من حوادث القصف عبر الحدود وإطلاق

١٦ صاروخا، الأمر الذي خلّف عددا من الإصابات وأضرارا مادية. ونفّذت الطائرات السورية ما لم يقل عن أربع ضربات جوية.

٤٨ - وظل حزب الله يقر علناً باستمرار مشاركته في القتال الدائر في الجمهورية العربية السورية. واستمرت خلال الفترة المشمولة بالتقرير مراسم تشييع جنازات القتلى من جنود حزب الله. وقيل إن رعايا لبنانيين آخرين قد انضموا إلى جماعات تقاتل النظام السوري، من بينها جبهة النصرة وتنظيم داعش.

٤٩ - وتبيّن محاولات التسلل والاعتداءات على مواقع الجيش اللبناني في مناطق قريبة من الحدود مع الجمهورية العربية السورية ضرورة امتلاك الجيش اللبناني قدرات أكبر مما لديه تكفل دفاعه عن سيادة لبنان وسلامته الإقليمية. وقد وُضعت خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير الصيغة النهائية للاتفاق الذي يقضي بتقديم المملكة العربية السعودية مساعدة قدرها ٣ بلايين دولار بالتعاون مع فرنسا. وقيل إن مبلغ البليون دولار الإضافي الذي تعهدت المملكة العربية السعودية في آب/أغسطس ٢٠١٤ بتقديمه جار صرفه لتزويد قوات الجيش اللبناني وقوى الأمن خلال العام الجاري بالقدرات التي توجد لديها حاجة ماسة إليها. ويواصل الشركاء الثنائيون الآخرون توفير قدرات حيوية وفورية دعما للجيش اللبناني.

٥٠ - وفي ١٢ شباط/فبراير، تجاوز عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في لبنان ٠٠٠ ١٦٨ ١ لاجئ يعيشون في ١٧٠ ١ مجتمعا محليا في جميع أنحاء البلد، منهم ٨٤٦ ٥٤ لاجئا في منطقة عمليات اليونيفيل. وقد شرعت حكومة لبنان في تطبيق سلسلة من الإجراءات الرامية إلى تقييد تدفق اللاجئين إلى لبنان. ففي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت المديرية العامة للأمن العام التابعة لوزارة الداخلية مجموعة جديدة من اللوائح التي لا يجوز بمقتضاها دخول اللاجئين إلى لبنان إلا لأسباب إنسانية استثنائية بناءً على معايير تضعها وزارة الشؤون الاجتماعية. وتزايدت الإجراءات الأمنية وحظر التجول المفروضة على اللاجئين في شتى أنحاء البلد، وازداد عدد حالات طرد اللاجئين السوريين من مساكنهم، تُنفّذ في معظمها على أيدي الجيش اللبناني نظرا لقرب تلك المساكن من قواعده العسكرية. كما تسببت قساوة ظروف فصل الشتاء في عدد من الوفيات بين اللاجئين بسبب انخفاض حرارة الجسم.

٥١ - وقد استفحلت محنة اللاجئين أطفالاً ونساءً من جراء تشردهم المطوّل، الأمر الذي يجعلهم عرضة للزواج في سن مبكرة والبغاء وممارسة الجنس مقابل الحصول على المساعدة، وهي حالات يُقال إنها آخذة في الازدياد. وحتى الآن، لا يتجاوز عدد الملتحقين بالتعليم

النظامي من الأطفال السوريين ممن هم في سن الدراسة الابتدائية البالغ عددهم ٤٠٢ ٠٠٠ طفل نسبةَ ٢٤ في المائة.

٥٢ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت حكومة لبنان وشركاء دوليون بدء خطة لبنان للاستجابة للأزمة للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦. وترمي هذه الخطة المشتركة إلى كفالة إيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين والفئات الضعيفة من المجتمعات المضيفة وتوفير الحماية لهم، مع الحفاظ على قدرات نظم الإيصال المحلية والوطنية وتنميتها بهدف إتاحة فرص متساوية للحصول على الخدمات العامة الأساسية وضمان نوعية هذه الخدمات.

٥٣ - ويوجد في لبنان نحو ٤٤ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني قدِموا من الجمهورية العربية السورية. وقد ظل عددهم مستقرا منذ أن فرضت حكومة لبنان في أيار/مايو ٢٠١٤ قيودا على دخولهم. وما زالت القيود تمنع دخول جميع اللاجئين الفلسطينيين باستثناء قلة منهم ممن يهربون من الجمهورية العربية السورية، وصار هؤلاء اللاجؤون يواجهون قيودا متزايدة مفروضة على إجراءات تجديد وضعهم القانوني في لبنان منذ أيار/مايو ٢٠١٤.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٤ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، نُشرت في منطقة عمليات اليونيفيل ستة أفرقة لإزالة الألغام يدويا وفريق واحد للتخلص من الأجهزة المتفجرة وفريق واحد لإزالة الألغام آليا، كلهم من اليونيفيل، بعد أن تحققت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام من صلاحيتها لذلك. وقامت اليونيفيل بتطهير مناطق خطرة تجاوزت مساحتها ٢١٦ مترا مربعا لتتيح بذلك سبل الوصول إلى نقاط على امتداد الخط الأزرق، وعثرت على لغمين من الألغام المضادة للأفراد ودمّرتهما. ونظّم الفريق ٣ أنشطة للدعم التدريبي، وأجرى ٢٠ زيارة ذات صلة بضمان النوعية في مواقع العمليات، و ٧ برامج تدريبية للتوعية بأخطار الذخائر المتفجرة.

٥٥ - وأفاد المركز اللبناني للأعمال المتعلقة بالألغام بأنه قام في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بتطهير مناطق خطرة مساحتها ٥٤٣ ٦٠٣ أمتار مربعة، هي أساسا مناطق معارك، ودمر ٦٢٩ قطعة من الذخائر العنقودية، ولغما واحدا من الألغام المضادة للأفراد، و ٤١ قطعة من الأجهزة غير المنفجرة.

واو - ترسيم الحدود

٥٦ - لم يُحرز أي تقدّم بشأن ترسيم الحدود اللبنانية السورية أو تعليمها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، بما في ذلك في المناطق التي تعتبر فيها الحدود غير مؤكّدة أو محل نزاع،

على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن في القرارين ١٦٨٠ (٢٠٠٦) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). فلكي تبسط الحكومة اللبنانية سلطتها على جميع الأراضي اللبنانية، ولتمكين قوات الأمن اللبنانية والجيش اللبناني من ضبط الأمن على الحدود لمنع دخول الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد، لا بد من ترسيم الحدود وتعليمها بين لبنان والجمهورية العربية السورية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

٥٧ - ولم يُحرز كذلك أي تقدم بشأن مسألة مزارع شبعا. ولم يأت حتى الآن أي رد على التحديد المؤقت لتلك المنطقة الوارد في تقريري المؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/641)، لا من إسرائيل ولا من الجمهورية العربية السورية.

ثالثًا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٨ - عملت قوة الأمم المتحدة المؤقتة بصورة مستمرة على استعراض خططها الأمنية وتدابير التخفيف من حدة المخاطر، وأجرت ثلاث دورات لتوعية أفرادها بالمسائل الأمنية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. والعمل جارٍ في تنفيذ أعمال التحديث من أجل حماية المنشآت والأصول. واستمر التعاون بين اليونيفيل والسلطات اللبنانية للتأكد من التصدي لجميع التهديدات الأمنية على النحو المناسب. وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، بدأ تنفيذ تدابير أمنية أكثر صرامة في منطقة مختارة من القطاع الشرقي من منطقة عمليات القوة المؤقتة، وهي تدابير أوجبت تنسيق جميع بعثات الأمم المتحدة الرسمية ولزوم مرافقتها من قبل أفراد الأمن في قوة الأمم المتحدة المؤقتة. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت القوة المؤقتة النظر فيما تعمل به من إجراءات وتدابير وخطط أمنية في أعقاب الحوادث الأخيرة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير، نُفّذ تقييد عام للحركة في منطقة عمليات القوة المؤقتة طوال ذلك اليوم، وشمل الإجراء القوة المؤقتة ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

٥٩ - وواصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة رصد الإجراءات الجارية في المحاكم العسكرية اللبنانية ضد أشخاص يُشتبه أنهم قاموا بالتخطيط لاعتداءات خطيرة ضد جنود حفظ السلام التابعين للقوة المؤقتة أو ارتكبوا تلك الاعتداءات. ففي قضية تتعلق بهجوم خطير حصل في عام ٢٠٠٧ ضد عدد من جنود حفظ السلام العاملين في الوحدة الإسبانية، أُلقي القبض على أحد المشتبه فيهم، وهو الآن رهن التحقيق. وفي قضية تتعلق بهجوم خطير آخر وقع في عام ٢٠٠٨، من المقرر أن تُعقد جلسة الاستماع التالية في محكمة الاستئناف العسكرية في ١٧ آذار/مارس ٢٠١٥. ولا يزال التحقيق جاريا في ثلاث حالات تتعلّق بهجمات

خطيرة ارتُكبت في عام ٢٠١١. وفي قضية تتعلق بإبداء نية إرهابية فُتحت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، من المزمع عقد جلسة استماع في المحكمة العسكرية الدائمة بتاريخ ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥.

رابعًا - انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٠ - بلغ مجموع القوام العسكري لقوة الأمم المتحدة المؤقتة، حتى ٩ شباط/فبراير، ١٠ ١٧١ عنصرًا، منهم ٣٦٦ امرأة، ينتمون إلى ٣٧ بلدًا مساهما بقوات. وضمّ العنصر المدني ٢٧٨ موظفًا دوليًا و ٦٠٧ موظفين وطنيين، من بينهم ٨٢ و ١٥٦ امرأة، على التوالي. وتتألّف هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من ٥٩ مراقبًا عسكريًا، من بينهم ٣ نساء، وهي أيضًا جزء من قوة الأمم المتحدة المؤقتة. وتعمل القوة المؤقتة على زيادة عدد النساء اللاتي يتم إيفادهن من مدنيات وعسكريات، بغية التقليل من اختلال التوازن بين الجنسين في البعثة.

٦١ - وثمّة ٥٧ وظيفة مؤقتة في منطقة العمليات. وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر، سحبت بلجيكا سريتها الهندسية المتعددة المهام التي كانت تتألف من زهاء ١٠٠ فرد. وفي ١٠ شباط/فبراير، انضم إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة ١٤٦ من جنود فيجي كانوا سابقًا جزءًا من قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وهو متمركزون في موقع الأمم المتحدة ٢-٤٥.

خامسًا - ملاحظات

٦٢ - إنني أدين الاعتداء الذي وقع على قافلة عسكرية إسرائيلية في ٢٨ كانون الثاني/يناير، وهو الحادث الذي أعلن حزب الله مسؤوليته عنه، وأدّى إلى مقتل جنديين إسرائيليين وإصابة عدد آخر بجروح. ويشكّل هذا الهجوم انتهاكًا خطيرًا لوقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل، ولأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإن نشاط حزب الله العدائي، الذي قام به من منطقة عمليات القوة المؤقتة، هو انتهاك مباشر للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك الحكم الذي يقضي بألا يوجد في المنطقة أي أفراد مسلحين أو معدات أو أسلحة غير ما يخص حكومة لبنان وقوة الأمم المتحدة.

٦٣ - ويشكّل رد إسرائيل بإطلاق النار على أرض لبنان انتهاكًا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ولوقف الأعمال العدائية، ولا يتوافق مع توقعات الأمم المتحدة بأن الطرفين سيخطران القوة المؤقتة بالحادث وسيمتنعان عن الرد، باستثناء حالة الدفاع عن النفس الواضحة. وإنني أدين

مقتل أحد جنود حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة، الذي نتج عن رد جيش الدفاع الإسرائيلي الانتقامي بإطلاق النار في اتجاه الأراضي اللبنانية. وقد وقع هذا الحادث في موقع تابع للأمم المتحدة يعرف جيش الدفاع الإسرائيلي إحداثياته تمام المعرفة.

٦٤ - ولن يجلب العنف السلام إلى شعب لبنان أو إسرائيل. وأود أن أشير إلى الرسالتين المؤرختين ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٦، الموجهتين من الأمين العام إلى كل من رئيس وزراء إسرائيل ورئيس وزراء لبنان، واللتين تنصّان على توقعات الأمم المتحدة للسبل التي تستطيع بها جميع الأطراف المعنية الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية، بما في ذلك تذييل الرسالتين الذي ورد فيه أن وقف الأعمال العدائية يكون بعدم إطلاق النار على أراضي الغير، أو على الجانب الآخر، بأي نوع من الأسلحة، سواء من الأرض أو الجو أو البحر.

٦٥ - وأود كذلك أن أذكّر بأن تحديد الخط الأزرق في عام ٢٠٠٠ كان من مسؤولية الأمم المتحدة وحدها للتأكد عمليًا من انسحاب جيش الدفاع الإسرائيلي من لبنان امتثالاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، بدون المساس باتفاقات الحدود المستقبلية. ولقد تعهد الجانبان، رغم ما أبدياه من تحفظات في عام ٢٠٠٠، باحترام الخط الأزرق على النحو الذي حددته الأمم المتحدة. ومرة أخرى أحث الطرفين على بذل قصارى جهودهما لمنع انتهاكات الخط الأزرق. ويجب احترام الخط الأزرق بكامله.

٦٦ - وأرحّب بالعودة إلى وقف الأعمال العدائية بعد هذا الحادث. وأحيط علمًا بأن كلا من حكومة لبنان وحكومة إسرائيل سارعتا إلى منع المزيد من التصعيد وإلى تأكيد التزامهما بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) والحفاظ على الاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال الحالة هشة. وتستفحل هذه الهشاشة بسبب خطاب متزايد الحدة والعدائية، الأمر الذي يهدّد بتجدد النزاع. وينبغي أن تكون الدروس المستفادة من نزاع عام ٢٠٠٦ تحذيرا من أن أي مواجهة جديدة ستكون عواقبها أكثر فداحة. ولذلك تقع على عاتق جميع الأطراف المعنية مسؤولية تجنب أي خطاب يثير التوترات ويتناقض مع روح القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٧ - وفي ظلّ التوتّر الراهن في البيئة الإقليمية والتحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها لبنان نتيجة للنزاع في سورية، يساورني قلق بالغ من أن يؤدي سوء التقدير إلى نشوب نزاع جديد لا يمكن لأي من الطرفين ولا للمنطقة تحمّل تكلفته. ومن الضروري أن تمتنع جميع الأطراف المعنية عن القيام بأي عمل آخر من شأنه أن يهدد وقف الأعمال العدائية أو يزعزع استقرار المنطقة، وأن تسعى إلى إعادة الهدوء التام على جانبي الخط الأزرق. وأرحّب بإعراب الطرفين عن رضاهما على الدور الحاسم الذي تقوم به القوة المؤقتة في توفير الأمن والتنسيق

في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك نزع فتيل أي تصعيد ناجم عن الأحداث الأخيرة. وأدعو كلا الطرفين إلى مواصلة استخدام ترتيبات الاتصال والتنسيق القائمة إلى أقصى حد والعمل بشكل وثيق مع قوة الأمم المتحدة من أجل التخفيف من خطر حدوث المزيد من أعمال العنف. وأحث الطرفين كذلك على التعاون الفعلي مع منسقي الخاص لشؤون لبنان وقوة الأمم المتحدة بشأن التدابير الرامية إلى استعادة الثقة.

٦٨ - والأحداث الأخيرة تذكير قوي بمسؤولية الطرفين في الوفاء بالتزامات كل منهما وإحراز تقدم نحو تنفيذ أهداف القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذاً كاملاً. ونتيجة لهذا الحادث، يتبيّن أن ضمان سلامة الشعبين اللبناني والإسرائيلي يستدعي أن يستفيد الطرفان من فترات الهدوء على جانبي الخط الأزرق من أجل تعزيز وقف الأعمال العدائية من خلال العمل على وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأمد للتراع، على النحو المتوخى في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويشمل هذا بسط سيطرة حكومة لبنان على جميع الأراضي اللبنانية لكي يتسنى لها أن تمارس سيادتها كاملة، ونزع سلاح جميع الجماعات المسلحة في لبنان، حتى لا تكون أي أسلحة ولا أي سلطة في لبنان لغير الدولة اللبنانية. وتمشيًا مع القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، أحث السلطات اللبنانية على اتخاذ جميع الإجراءات الرامية إلى ضمان عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم، أو معدات أو أسلحة في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني.

٦٩ - وتسلّط أعمال العنف التي جرت في ٢٨ كانون الثاني/يناير الضوء أيضا على ضرورة إحراز تقدّم في ما يتعلّق بمزارع شبعا، وفقا للفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وإنني أدعو، مرة أخرى، الجمهورية العربية السورية وإسرائيل إلى تقديم ردودهما بشأن التحديد المؤقت لمنطقة مزارع شبعا الذي قدّمتُه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641). ولا أزال أشجع الطرفين على العمل مع منسقي الخاص وقوة الأمم المتحدة المؤقتة لتحقيق هذه الأهداف، بما في ذلك من خلال إحراز تقدم بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا.

٧٠ - ويشكل احتلال جيش الدفاع الإسرائيلي المستمر لشمال قرية الغجر ومنطقة متاخمة للخط الأزرق من جهة الشمال انتهاكًا مستمرًا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلى إسرائيل الالتزام بسحب قواتها المسلحة من المنطقة، وفقًا للقرار، وإنني أحثّ السلطات الإسرائيلية على اتخاذ الخطوات اللازمة للقيام بذلك.

٧١ - ومما يدعو إلى القلق البالغ أيضا أن إسرائيل ما زالت تنتهك المجال الجوي اللبناني كل يوم تقريبًا. فجميع عمليات التحليق الجوي التي تقوم بها إسرائيل فوق الأراضي اللبنانية انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وللسيادة اللبنانية. وفي وقت تزداد فيه التوترات الإقليمية

ويظل فيه احتمال التصعيد مرتفعًا، أدعو الطرفين إلى المحافظة على الهدوء والاستقرار على طول الخط الأزرق. وأدعو الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى إلى وقف جميع عمليات التحليق فوق الأراضي اللبنانية والمياه الإقليمية اللبنانية.

٧٢ - وأحث الطرفين على مواصلة العمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة من أجل الحفاظ على الهدوء، والتقليل إلى أدنى حد من الانتهاكات ووقفها، والبحث عن حلول عملية محلية والاستفادة مما تحقّق من خلال تعزيز ترتيبات الاتصال والتنسيق، بما في ذلك من خلال الآلية الثلاثية الأطراف. ولا يزال وضع علامات مرئية على الخط الأزرق نشاطًا أساسيًا لبناء الثقة يساعد على التخفيف من حدة التوتر في بعض المناطق. وإنني أشجع الطرفين على مواصلة العمل مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في العملية الجارية لتعليم الخط الأزرق بكامله وإيجاد حلول عملية محلية للأمور الخلافية.

٧٣ - ويساورني القلق إزاء استمرار الحوادث التي تقيد حرية حركة اليونيفيل وتعرض سلامة وأمن حفظة السلام للخطر. فبعض هذه الحوادث يمكن أن يُعزى إلى المضايقة الناشئة عن عمل قوة عسكرية كبيرة الحجم في بيئة مدنية. إلا أن ما يقلقني هو أن عددا من هذه الحوادث شُنت فيها هجومات عنيفة على أفراد اليونيفيل، وأن بعضها بدا منظما. وإن هذا أمر يدعو إلى الشك في دوافع الضالعين في تلك الحوادث. وتقع المسؤولية الرئيسية عن ضمان حرية الحركة لأفراد اليونيفيل في منطقة العمليات على عاتق السلطات اللبنانية. وإنني أدعو السلطات اللبنانية إلى اتخاذ إجراءات ضد الجناة بحزم وصرامة، وأن تجد سبلا للتعاون مع اليونيفيل على تعزيز الرد على هذه الحوادث والتحقيق فيها. ويجب اتخاذ تدابير فعالة لكبح ومنع جميع الحوادث التي تقيد حرية حركة اليونيفيل وتعرض سلامة وأمن عناصر حفظ السلام للخطر.

٧٤ - ولا يزال احتفاظ حزب الله وجماعات أخرى بالسلاح خارج نطاق سيطرة الدولة يشكل تهديدا لسيادة لبنان واستقراره، ويتناقض والتزامات البلد بموجب القرارين ١٥٥٩ (٢٠٠٤) و ١٧٠١ (٢٠٠٦). والعواقب غير المنظورة لاستخدام هذه الأسلحة خطيرة للغاية بالنسبة إلى لبنان إذا ما أثارت نزاعا. ومن الأهمية بمكان أن ينعقد الحوار الوطني مرة أخرى لمعالجة القضايا ذات الأهمية الوطنية، بما في ذلك الأسلحة التي بحوزة حزب الله وجماعات أخرى. ولا تزال ورقة المناقشة التي وضعت في سياق الحوار الوطني بشأن وضع استراتيجية للدفاع الوطني تشكل نقطة بداية قيمة في هذا الصدد. ويبقى من المهم أن تنفذ القرارات السابقة التي توصل إليها الحوار الوطني، وبخاصة تلك المتصلة بنزع سلاح الجماعات

غير اللبنانية وتفكيك القواعد العسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة وفتح الانتفاضة.

٧٥ - ولقد كان لاتساع رقعة التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية على طول الحدود اللبنانية السورية أثر سلبي عميق على الحالة الأمنية الأوسع نطاقا. وقد تأثر بصفة خاصة الأشخاص الذين يعيشون في منطقة البقاع الشرقي. وإنني أدعم بقوة الجهود التي يبذلها الجيش اللبناني المنتشر هناك من أجل الحفاظ على الأمن والدفاع عن سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، وأشجع الجهود الثنائية الجارية من أجل تعزيز انتشاره على طول الحدود اللبنانية. وأدعو أيضا أولئك الذين يحتجزون أفرادا من قوات الأمن اللبنانية رهائن إلى الإفراج عنهم على وجه السرعة. وإنني أشجب أعمال القصف وإطلاق النار والانتهاكات الجوية في اتجاه المناطق الحدودية اللبنانية انطلاقا من الجمهورية العربية السورية، فضلا عن حركة المقاتلين المسلحين والعتاد الحربي بين البلدين. إن عدم إحراز تقدم في ترسيم وتعليم الحدود بين البلدين لا يعطي مبررا لانتهاك السيادة اللبنانية من جانب أي طرف. وأدعو حكومة الجمهورية العربية السورية وجميع الأطراف المتحاربة هناك إلى الكف عن انتهاك الحدود واحترام سيادة لبنان وسلامته الإقليمية.

٧٦ - وإنني أدين مشاركة لبنانيين في التراع الدائر في الجمهورية العربية السورية في انتهاك لسياسة النأي بالنفس التي تنتهجها حكومة لبنان ومبادئ إعلان بعبدا الذي وافقت عليه جميع الأطراف السياسية في لبنان في حزيران/يونيه ٢٠١٢، والذي أعاد مجلس الأمن التأكيد على أهميته. وأهيب بجميع الأطراف اللبنانية أن تكف عن أي مشاركة في التراع السوري، بما ينسجم والتزامها الوارد في إعلان بعبدا، وأحثها على الالتزام مجددا بسياسة النأي بالنفس.

٧٧ - وأدين الهجوم الإرهابي الذي وقع في حي جبل محسن في طرابلس، والخطابات الطائفية التي تستخدمها جميع الأطراف، الأمر الذي يشجع على أعمال عنيفة من هذا القبيل. وأثني على أهالي المناطق المجاورة لجبل محسن الذين رفضوا محاولة إيقاظ جولات أخرى من القتال الطائفي في تلك المنطقة. ويعكس ذلك الهجوم الانتحاري وأعمال العنف في أماكن أخرى من البلد انتشار الأسلحة خارج نطاق سلطة الدولة على نحو مثير للقلق، وأدعو في هذا الصدد الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزامها بموجب القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بأن تمنع بيع أو توريد الأسلحة أو ما يتصل بها من عتاد إلى كيانات أو أفراد في لبنان.

٧٨ - ومن الضروري مواصلة توفير الدعم السياسي الواسع النطاق للسلطات الأمنية والقضائية لمكافحة الإفلات من العقاب في ما يتعلق بكل أعمال العنف. وإن في تمديد ولاية المحكمة الخاصة للبنان، الذي يتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة لاغتيال رئيس الوزراء

الأسبق رفيق الحريري، تأكيدا لالتزام الأمم المتحدة بعمل المحكمة الخاصة بدعم وتعاون مستمرين من حكومة لبنان. ولا تزال محاكمة الأشخاص الخمسة المشتبه بهم في الهجوم الذي أودى بحياة رئيس الوزراء رفيق الحريري و ٢١ شخصا آخرين مستمرة. وتبعث هذه المحاكمة رسالة مفادها أنه لا مجال للإفلات من العقاب.

٧٩ - وأشيد بالجيش اللبناني على التزامه المستمر وتعاونه القوي مع اليونيفيل، بما في ذلك من خلال الحوار الاستراتيجي. فإن للجيش اللبناني وأجهزة الأمن اللبنانية دورا حاسما في الحفاظ على استقرار لبنان في ضوء التحديات الأمنية المتعددة التي لا يزال البلد يواجهها في الوفاء بالتزاماته بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وحفظ الأمن على الحدود اللبنانية السورية، ومناهضة الإجرام، ومكافحة الإرهاب في البلد. وأعرب عن أسف للخسائر في الأرواح التي وقعت في صفوف أفراد الأمن لدى أدائهم لهذه المهام. وأرحب بدعم الشركاء الثنائيين للجيش وأجهزة الأمن في لبنان، سواء من حيث المساعدة الفورية أو المساعدة الأطول أجلا لتطوير الجيش اللبناني. وفي هذا الصدد، أرحب بوضع الصيغة النهائية لاتفاق المساعدة من المملكة العربية السعودية بقيمة ٣ بلايين دولار، بالتعاون مع فرنسا، وأشجع التقدم المحرز في توفير هذه القدرة الضرورية بالنظر إلى حجم ونطاق التحديات التي تواجه الجيش اللبناني. وأدعو الجهات المانحة الدولية الأخرى إلى تقديم المساعدة بوصفها عنصرا أساسيا من أجل التنفيذ الكامل للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وقرارات مجلس الأمن الأخرى ذات الصلة بالموضوع.

٨٠ - وأرحب بتوافق الآراء الذي ساد دائما في مجلس الأمن في إبدائه الدعم لأمن لبنان واستقراره، وأعول على استمرار وحدة المجلس باعتبارها عاملا أساسيا في حماية لبنان من أثر النزاعات الدائرة في المنطقة ومساعدته على التصدي للتحديات الراهنة. كما أود أن أشكر المشاركين في مجموعة الدعم الدولية للبنان على التزامهم المتواصل بالمجالات الرئيسية الثلاثة للدعم المقدم إلى لبنان وما يقومون به من أنشطة في هذا الصدد. وأعتقد أن المجموعة تضطلع بدور هام في الدعوة إلى المساعدة وحشد الدعم للبنان في هذا الوقت العصيب الذي يمر به البلد، وسأطلب من منسقتي الخاصة التشاور مع الشركاء بشأن أفضل السبل التي يمكن أن تتبعها المجموعة لتحقيق هذه الأهداف في المستقبل في ضوء احتياجات لبنان التي لم تُلب بعد والتحديات التي لا تزال تواجهه.

٨١ - ويمثل إطلاق رئيس الوزراء تمام سلام ونائب الأمين العام خطة لبنان للاستجابة للأزمة أول خطة مشتركة بين الأمم المتحدة وحكومة لبنان منذ بدء الحرب في الجمهورية العربية السورية، والهدف منها مواءمة أولويات الأمم المتحدة والأولويات الوطنية المتعلقة

باستقرار لبنان. وقد تلقى لبنان ٥٤ في المائة مما طلبه لتلبية احتياجاته في عام ٢٠١٤. وفي ضوء أزمة اللاجئين في لبنان، وهي أزمة فريدة من حيث نطاقها وطبيعتها، وما لها من آثار على استقرار البلد، أدعو الجهات المانحة إلى الاستجابة بسخاء، على سبيل الاستعجال، للنداء الموجه من أجل توفير مبلغ ٢,١٤ بليون دولار اللازم في إطار خطة الاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك مؤتمر الكويت للمانحين الذي سيعقد في ٣٠ آذار/مارس.

٨٢ - وأرحب بتجديد التزام القيادة الفلسطينية بأن تنأى بالمخيمات الفلسطينية في لبنان عن العنف الدائر في المنطقة. وأرحب بالجهود التي يبذلها الفلسطينيون على أرض الميدان للعمل مع السلطات اللبنانية للحفاظ على النظام في مخيم عين الحلوة وفي غيره من الأماكن. وقد باتت الحاجة إلى تحسين الأحوال المعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، دون المساس بموضوع تسوية قضية اللاجئين في سياق تسوية سلمية شاملة، أكثر إلحاحا من أي وقت مضى حيث يزداد اكتظاظ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نتيجة للأعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين النازحين من الجمهورية العربية السورية. وإنني أشجع الجهات المانحة على المبادرة إلى دعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) لتمكينها من تقديم مساعدة فعالة للاجئين الفلسطينيين النازحين من الجمهورية العربية السورية، من بين أهداف أخرى.

٨٣ - إن التنقيب عن موارد النفط والغاز واستغلالها أولوية وطنية لكل من لبنان وإسرائيل. وقد أبدى كلا البلدين في الفترة المشمولة بهذا التقرير رغبته في حل النزاع على المنطقة الاقتصادية البحرية الخالصة. وأنا أشجع البلدين مرة أخرى على الشروع في خطوات من شأنها أن تتيح التوصل إلى تسوية لهذه المسألة، وأؤكد من جديد أن الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إذا طلب الطرفان ذلك.

٨٤ - وأشيد بقوة بالروح القيادية التي أبداها رئيس الوزراء سلام في العمل مع القادة السياسيين وحكومة لبنان للحفاظ على الوحدة الوطنية وضمان استمرارية مؤسسات الدولة. ومن الإيجابي أن حركة تيار المستقبل وحزب الله منخرطان في الحوار، وأن ثمة نتائج ملموسة يمكن الشعور بها في البلد من الناحية الأمنية وانخفاض حدة التوترات. وبعد تسعة أشهر من انتهاء ولاية الرئيس السابق سليمان، أشعر بقلق متزايد إزاء الأزمة المطولة المتعلقة بشغور منصب الرئاسة. ولا تزال مسألة إنهاء الفراغ الرئاسي حيوية لاستقرار لبنان ووحدته الوطنية ولمكانة البلد على الصعيدين الإقليمي والدولي. ومن ثم، فإن من المصلحة الوطنية أن تبدي جميع الأطراف قدرا أكبر من الإرادة والمرونة لانتخاب رئيس ودعم المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق الطائف.

٨٥ - وقد بينت التطورات الأخيرة مرة أخرى أن تأثير الأحداث في الجمهورية العربية السورية يمكن أن يهدد بشكل خطير الاستقرار في لبنان. فإن استمرار الحرب في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك في الجولان، لا يزال يلحق الضرر بأمن لبنان واقتصاده واستقراره السياسي. ولذلك، لا يزال من الضروري إيجاد حل سياسي لإنهاء التراعات في المنطقة، وإحراز التقدم نحو تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). ويظل هذا مرتبطا بسلامة كامل أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي.

٨٦ - وأود أن أعرب عن امتناني لجميع الدول الأعضاء المساهمة بأفراد عسكريين في اليونيفيل وفريق المراقبين في لبنان. وأشيد برئيس بعثة اليونيفيل وقائد قوهّا، وبالأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في اليونيفيل، وكذلك بمنسقتي الخاصة الجديدة لشؤون لبنان وبموظفي مكتبها، الذين يواصلون جميعا الاضطلاع بدور حيوي في المساعدة على تعزيز الاستقرار على طول الخط الأزرق وفي لبنان.